الاشكالات الواردة على تقسيم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى متواتر وآحاد

-دراسة تطبيقية على حديث: "إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انتزاعًا"-

د٠ حمود نايف الدبوس (*)

المقدمة :

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضلَّ له، ومَن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمَّدًا عبده ورسوله.

أما بعد، فهذا البحث عبارة عن دراسة الاشكالات الواردة على تقسيم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى متواتر وآحاد، وتكمن **أهمية البحث** في عدَّة أمور:

١- أهمية دراسة أقسام الحديث النبوي، وتسليط الضوء على الاعتبارات التي من خلالها قُسِّم الحديث.

٢- إبراز مدى عناية العلماء بعلوم الحديث المختلفة، ومدى توسُّع هذه العلوم التي منها أقسام الحديث النبوي.

٣- إظهار جانب من أقسام الحديث النبوي؛ وهو تقسيم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى متواتر وآحاد.

(*) أستاذ مساعد بقسم التفسير والحديث – كلية الشريعة – جامعة الكويت.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدة أمور:

الأمر الأول: عدم وجود دراسة نقدية مستقلَّة لأنواع الحديث النبوي باعتبار أسانيده وعدد رواته.

الأمر الثاني: الإشكالات الناتجة على تقسيم الحديث النبوي باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى متواتر وآحاد.

الأمر الثالث: صعوبة تقسيم الحديث النبوي باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى متواتر وآحاد.

أهداف البحث:

١- بيان مفهوم الحديث المتواتر، وحديث الآحاد.

٢- نقد تقسيم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى متواتر وآحاد.

٣- إظهار الإشكالات المترتبة على تقسيم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى متواتر وآحاد.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدِّمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

- **المقدمة:** وفيها أهمية البحث، والهدف منه، ومنهجي فيه، والخطة المتبعة.
- **التمهيد:** وفيه بيان أقسام الحديث النبوي بجميع اعتباراته.
- **المبحث الأول:** مفهوم الحديث المتواتر.
- **المبحث الثاني:** مفهوم حديث الآحاد.
- **المبحث الثالث:** دراسة تطبيقية على حديث: "إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انتزاعًا".
- **الخاتمة:** وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

منهج البحث: سلكت الخطوات الآتية:

١- قراءة كتب علوم الحديث المتقدمة والمتأخرة، ومعرفة كلام العلماء في أقسام الحديث النبوي باعتبار أسانيده، وعدد رواته.

٢- تحليل المعلومات التي جمعتها؛ لمعرفة مفهوم أقسام الحديث النبوي باعتبار أسانيده وعدد رواته، وبيان الإشكالات الناتجة عن هذا التقسيم بهذا الاعتبار.

٣- ذكرت النتائج التي توصلت إليها في خاتمة البحث.

* *

تمهيد

قَسَّمَ العلماءُ الحديثَ إلى أقسام باعتبارات متعددة؛ حتى يَسْهُل على طالب العلم فهم الحديث النبوي بجوانبه المتعددة، وهذه الاعتبارات للحديث من باب التنوع والتكامل، لا من باب التضاد والاختلاف، وهذه الاعتبارات هي:

الأول: تقسيم الحديث باعتبار قَبوله ورده[1]:

قَسَّمَ العلماءُ الحديثَ باعتبار قَبوله وردِّه إلى قسمين رئيسين، وكل قسم ينقسم إلى أنواع عدة؛ هي:

القسم الأول: الحديث المقبول، ويدخل تحته أربعة أنواع: الحديث الصحيح لذاته، والحديث الصحيح لغيره، والحديث الحسن لذاته، والحديث الحسن لغيره.

القسم الثاني: الحديث المردود؛ ويدخل تحته نوعان رئيسان هما: الحديث المردود بسبب الطعن في الراوي، والحديث المردود بسبب الانقطاع.

الثاني: تقسيم الحديث باعتبار قائله، ومن يُنسب إليه[2]:

قَسَّمَ العلماءُ الحديثَ باعتبار قائله، ومن يُنسب إليه إلى أربعة أنواع: الحديث القدسي، والحديث المرفوع، والحديث الموقوف، والحديث المقطوع.

---

(١) أحمد بن علي ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، ط١، ج:١، ص:٢٢٨-٤٦١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ود. محمد بن عبد الله آل فهيد، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٣٢هـ)، ط٢، ج:١، ص:٢١-١٧٧. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو معاذ طارق عوض الله، (الرياض: دار العاصمة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣هـ)، ط١، ج:١، ص:٧٩-٢٦٧.

(٢) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج:١، ص:٤٦٧-٤٩٣. السخاوي، فتح المغيث، ج:١، ص:١٧٨-١٩٣. السيوطي، تدريب الراوي، ج:١، ص:٢٧٣-٢٩٣.

الثالث: تقسيم الحديث باعتبار أسانيده، وعدد رواته[١]:

قَسَّمَ العلماءُ الحديثَ باعتبار أسانيده، وعدد رواته إلى قسمين رئيسين: الحديث المتواتر، وحديث الآحاد. وحديث الآحاد يدخل تحته ثلاثة أنواع: المشهور، والعزيز، والغريب.

فهذه الاعتبارات الثلاثة للحديث النبوي يتطرَّق كلٌّ منها لجانب معين من جوانب الحديث، وإذا أمعن الباحث في كلام العلماء لهذه الاعتبارات الثلاثة، فسيجد أن تقسيم الحديث باعتبار قَبوله ورده، وباعتبار قائله، ومن يُنسب إليه، أنها اعتبارات سليمة، لم تُنْتَقد، وقد ذكرها علماء الحديث المتقدِّمون والمتأخِّرون.

وأما تقسيم الحديث باعتبار أسانيده، وعدد رواته إلى متواتر، وآحاد؛ فهو تقسيم عليه إشكالات كثيرة، وانتقادات عديدة، وأوَّل مَن ذكر هذا التقسيم من علماء الحديثِ هو الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، وأما علماء الحديث قبله، فلم يذكروا ذلك التقسيم.

ولا تعني كثرة الإشكالات والانتقادات على تقسيم الحديث إلى متواتر، وآحاد، أنَّ تقسيم الحديث باعتبار أسانيده، وتعدد رواته لا يصح، بل يمكن تقسيم الحديث باعتبار أسانيده، وتعدد رواته قسمة صحيحة إذا تجنبنا أخطاء التقسيم، وتخطينا أيضًا صعوباته في التطبيق؛ فإن علماء الحديث المتقدمين قد تكلَّموا على الأحاديث باعتبار أسانيدها وتعدد رواتها، فذكروا الحديث المشهور الاصطلاحي؛ وهو ما تعددت أسانيده وكثرت، وهو المتواتر بالمعنى اللغوي عندهم[٢]، وذكروا أيضًا الأحاديث الغريبة التي تفرَّد بها رواتها[٣]، ولكنَّ تقسيم الحديث إلى متواتر

---

(١) سيأتي بيان هذا القسم على التفصيل في هذا البحث.

(٢) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع، معرفة علوم الحديث، تحقيق: د. أحمد السلوم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م)، ط٢، ص:٣٢٠-٣٢٦. عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م)، ط١٦، ص:٢٦٥-٢٦٩.

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص:٣٢٧-٣٥٣. ابن الصلاح، علوم الحديث، ص:٢٧٠-٢٧١.

وآحاد هذا الذي عليه الإشكالات والانتقادات، وهذا ما دفعني إلى عرض أقسام الحديث باعتبار أسانيده، وتعدد رواته، ودراسته دراسة نقدية، حتى يصل الباحث إلى صحة هذا التقسيم من عدمه، وإلى معرفة ما يصح من جزئياته من عدم صحة بعضها الآخر.

المبحث الأول

مفهوم الحديث المتواتر

١- تعريفه:

أ- **لغة:** التواتر بمعنى التتابع[١]، قال تعالى: (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا)[٢].

ب- اصطلاحًا: الحديث الذي رواه عدد كبير، في جميع طبقات السند، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، ومستندهم الحس[٣].

٢- شروط الحديث المتواتر:

ذكر العلماء الذين تكلموا عن الحديث المتواتر شروطًا له، وهي المذكورة في التعريف، وبيانها مع المناقشة كالآتى:

أ- **الشرط الأول:** أن يَرْويه عدد كبير.

وقد اختلف العلماء الذين ذكروا الحديث المتواتر اختلافًا كبيرًا في أقلِّ العدد المطلوب في حد التواتر[٤]، فقيل: "أربعة"، وقيل: "خمسة" وقيل: "سبعة"، وقيل: "عشرة"، وقيل: "اثنا عشر"، وقيل: "عشرون"، وقيل: "أربعون"، وقيل: "سبعون"،

---

(١) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م)، ط١، مادة: "وتر"، ج:١٤، ص:٢٢٢. إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م)، ط١٧، مادة: "وتر"، ج:٢، ص:٨٤٣. محمد بن مكرم ابن منظور(ت:٧١١هـ)، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ط٣، مادة: "وتر"، ج:٥، ص:٢٧٥.

(٢) (سورة المؤمنون: ٤٤).

(٣) أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، (دمشق: مؤسسة الخافقين، ١٩٨٠م)، ص:١٩. السخاوي، فتح المغيث، ج:٣، ص:٣٩٦. السيوطي، تدريب الراوي، ج:٢، ص:١٦٨.

(٤) ابن حجر، نزهة النظر، ص:١٩. السيوطي، تدريب الراوي، ج:٢، ص:١٦٨.

وقيل: "ثلاثمئة وبضعة عشر"، وبعضهم لم يشترط العدد؛ فقال: أيُّ حديث يفيد العلم اليقيني، وليس العلم الظني؛ فهو حديث متواتر.

ويُناقش هذا الشرط: بأنه سيأتي عند كلامنا على تعريف أحاديث الآحاد، وبالأخص عند الكلام على تعريف الحديث المشهور، أنه ما لم يبلغ حدَّ التواتر، والإشكال أنه إذا كان العلماء مختلفين في حد التواتر، ولم يضبطوه بعدد معين، فكيف يمكننا التفريق بين المتواتر والآحاد؟ بل حتى مَن رجَّح عدم اعتبار العدد، وأن العبرة بحصول العلم بثبوته، فهذا أيضًا ليس بضابط للتفريق بينه وبين حديث الآحاد؛ لأن العلم بثبوت الحديث قد يحصل بالواحد أو الاثنين أو الثلاثة، وكل ذلك راجع إلى تطبيق شروط علماء الحديث التي وضعوها للتفريق بين الحديث المقبول، والحديث المردود.

ب- الشرط الثاني: أن تكون الكثرة في جميع طبقات السند.

أي: لا بد أن يكون في جميع حلقات أو طبقات السند عدد كثير، فلو قَلَّت إحدى حلقات السند عن العدد المطلوب؛ فلا يُسَمَّى متواترًا.

ويُناقش هذا الشرط بأن يقال: إذا كان العدد لم يُضْبَط، فكيف تُعْرَفُ الكثرة؟، وكذلك الكثرة أمر نسبي ليس لها حد معين، فكيف سَيُتَّفق على العدد المطلوب للكثرة؟

ج- الشرط الثالث: أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

أي أَنَّ هؤلاء العدد الكثير لم يتفقوا فيما بينهم على الكذب؛ فأحيانا قد يجتمع عشرة أو أكثر أو أقل في مكان واحد، ويتواطؤون على الكذب، ولكن إذا كان هؤلاء العشرة في أماكن مختلفة، ولم يلتقوا مع بعضهم، فهذا يُلْعِدُ تواطؤهم على الكذب فيما قالوه.

ويُناقش هذا الشرط: بأنه قد يُروى حديث مكذوب، ويتناقله الكذابون في مختلف الأماكن، بل ويُركب عليه أسانيد باطلة مختلفة، فهل يعني هذا أنهم لم يتواطؤوا على الكذب فيه؟

فالكذب كذب، سواء أكان من واحد أم أكثر، وسواء أكان في موضع واحد أم مواضع مختلفة، وسواء تواطؤوا عليه أم لم يتواطؤوا.

د- الشرط الرابع: مستند الخبر إلى الحس.

والمعنى: ما نُقِلَ عن طريق السماع أو المشاهدة أو اللمس أو الذوق أو الشم؛ أي: بهذه الأمور الحسية، وأما ما نقل، وكان مستنده إلى العقل؛ فلا يدخل في باب الخبر المتواتر.

ويُناقش هذا الشرط بأن يقال: هذا الشرط ينطبق على أخبار الناس لا على أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقطعًا لن تنقل الأخبار عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من خلال العقل؛ لأن الأحاديث لا بد أن تُنسب إلى قائلها أو مَنْ فَعَلها، فكيف يُنسب شيء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من خلال العقل؟

وقولهم ما نقل عن طريق "الحس" إن قصدوا السماع والمشاهدة فقط، فهذا لا اعتراض عليه، وإن قصدوا الأمور الحسية الأخرى التي تُنْقَلُ عن طريق اللمس أو الذوق أو الشم، فهذا لا مدخل له في نقل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

٣- حكم الحديث المتواتر:

ذَكَرَ مَن تكلَّم عن الأحاديث المتواترة أنها تفيد العلم اليقيني والضروري، وأما الأحاديث غير المتواترة؛ أي: أحاديث الآحاد، فإنها تفيد العلم الظني والنظري[1].

ويقصدون بالعلم اليقيني؛ أي: العلم الذي لا يحتمل الخطأ، بينما حديث الآحاد عندهم يفيد العلم الظني؛ أي: إن ثبوت الحديث قائم على الظن الغالب، وليس على اليقين، فهو يحتمل عدم الصواب بثبوته.

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر، ص:٢١. السيوطي، تدريب الراوي، ج:٢، ص:١٦٨.

ويقصدون بالعلم الضروري؛ أي: العلم الذي يحصل دون بحث أو نظر، كالعلم بحرارة النار، وأما أحاديث الآحاد عندهم، فإنها تفيد العلم النظري؛ أي: العلم الذي يحصل بعد البحث والنظر.

٤- مناقشة القول بأن الأحاديث المتواترة تفيد العلم اليقيني والضروري:

ادعاء أن الأحاديث المتواترة تفيد العلم اليقيني والضروري، وأن أحاديث الآحاد تفيد العلم الظني والنظري، يناقش بعدة أمور:

أوَّلًا- الشروط التي وضعها العلماء للأحاديث المتواترة شروط لا تصح، فكيف يقال بعد ذلك أن المتواتر يفيد العلم اليقيني والضروري؟

ثانيًا- لا عبرة بكثرة الأسانيد وقلتها في صحة الحديث، فقد يكون الحديث صحيحًا مرويًّا بسند واحد، وقد يكون حديثًا مكذوبًا مرويًّا بأكثر من سند، والعبرة بالصحة وعدمها تكون من خلال تطبيق الشروط التي وضعها العلماء في الحكم على الأحاديث؛ وهي: وثاقة الرواة، واتصال السند، والسلامة من العلة، وليس للعدد مدخل في الصحة وعدمها.

ثالثًا- القول بأن الأحاديث المتواترة يحصل العلم بثبوتها بالعلم الضروري، وأن أحاديث الآحاديث يحصل الظن بثبوتها بالعلم النظري، هو غير صحيح، فجميع الأحاديث لا بد من البحث والنظر فيها، سواء أكانت متواترة أم غير متواترة؛ لأنه لا بد من دراسة الأسانيد التي وَرَدَ بها الحديث، والنظر هل توافرت فيه شروط الصحة أم لا؛ لأن اليقين بصحة الحديث وثبوته يكون من خلال توافر شروط الصحة فيه، سواء أكان الحديث مرويًّا بسند واحد أم أكثر، فإذا استوفى الحديثُ شروطَ الصحةِ التي ذكرها علماءُ الحديثِ تيقنَّا صحته وثبوته، وإذا لم يستوف شروط الصحة تيقنَّا عدم صحته، نعم قد يوجد بعض الأحاديث التي اختلف في صحتها العلماء، ولكن ذلك لا يعني أن بقية الأحاديث الأخرى التي اتفق العلماء على ثبوتها وصحتها، لم نتيقن من صحتها وثبوتها.

رابعًا- العلم اليقيني يحصل بعد العلم النظري؛ فالأحاديث التي نظرنا فيها وانطبقت عليها شروط الصحة أورثت عندنا يقينا بأنها منسوبة للنبي -صلى الله عليه وسلم- سواء أكانت متواترة أم آحادًا، ومن يقول إن الأحاديث المتواترة تفيد اليقين عنده فهل يعني كلامه أننا لا نبحث عن رواة الأسانيد التي رُوِيَ بها الحديث؟

خامسًا- اليقين أيضًا يتفاوت فيما بينه، فإذا ورد عندنا حديثٌ مرويٌّ بسند واحد أو اثنين أو أكثر، واستوفى شروط الصحة، وأضيف إلى انطباق الشروط كون الحديث في الصحيحين أو أحدهما أو نقله جمع من العلماء في كتبهم أو عملت به الأمة أو غيرها من الأوصاف الأخرى التي تضاف إلى انطباق الشروط، فهذا كله يزيد العلم بصحتها، ويفيد اليقين بثبوتها سواء أكان الحديث متواترًا أم آحادًا.

سادسًا- القول بأن الأحاديث المتواترة يقينية الثبوت، وأحاديث الآحاد ظنية الثبوت، هذا القول هو ناتج من شخص يجهل القواعد التي وضعها العلماء في الحكم على الأحاديث؛ لأن علماء الحديث قد وضعوا شروطًا صارمة لتمييز الأحاديث، ويكفي من تلك الشروط التي وضعوها شرط انتفاء العلة فيها؛ لأن هذا الشرط يكشف خطأ الراوي الثقة، ويعطي العلم بصحة الحديث من عدمه لا الظن بذلك، سواء أكان الحديث متواترًا أم آحادًا.

سابعًا- أوَّل مَن نقل هذا التقسيم وأدخله في كتب علوم الحديث هو الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ) كما ذكر ذلك ابن الصلاح[١]، وهذا يدل على أن علماء الحديث المتقدمين -قبل الخطيب البغدادي- الذين أسسوا الحديث وعلومه، لم يكن هذا التقسيم عندهم؛ كالشافعي (ت:٢٠٤هـ)، ويحيى بن معين (ت:٢٣٣هـ)، وعلي ابن المديني (ت:٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، وأبو حاتم الرازي

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص:٢٦٧.

(ت:٢٧٧هـ)، وأبو زرعة الرازي (ت:٢٦٤هـ)، والبخاري (ت:٢٥٦هـ)، ومسلم (ت:٢٦١هـ)، والترمذي (ت:٢٧٩هـ)، وأبو داود (ت:٢٧٥هـ)، والنسائي (ت:٣٠٢هـ)، وغيرهم كثير ممن هم العمدة في ذلك، بل إنه حتى من ألف كتبًا مستقلَّة في علوم الحديث –قبل الخطيب البغدادي– لم يذكروا هذا التقسيم كالرامهرمزي (ت:٣٦٠هـ) والحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ).

ثامنًا– هذا التقسيم جرَّ إلى فتنة عظيمة في تفرق الأمة الإسلامية؛ حيث إن بعض الفرق الضالة ردَّت كثيرًا من أحاديث الآحاد الصحيحة في العقائد، لكونها لا تفيد اليقين، وأنها تفيد الظن، وهذا من جهلهم في قواعد قبول الحديث وردِّه.

٥– إطلاق العلماء المتقدمين قبل الخطيب البغدادي لفظ التواتر على الأحاديث:

استخدم العلماء المتقدمون قبل الخطيب البغدادي التواتر بمعناه اللغوي؛ أي: بمعنى أنه قد تعددت الأسانيد في ذلك الحديث المعين، وكان استخدامهم للتواتر بالمعنى اللغوي له قليل أيضًا، ولم تكن تلك الشروط التي ذكرها العلماء المتأخرون مقصودة عندهم، ولم تُذكر في كلامهم لا صراحة ولا حتى إشارة، وإطلاق التواتر بمعناه اللغوي على الأحاديث لا إشكال فيه، فيقولون: "تواتر الخبر"، أو "تواترت الأخبار" وهكذا.

وقد أشار إلى ذلك ابن الصلاح في "علوم الحديث" وهو يتكلم عن الحديث المشهور؛ فقال: (ومعنى الشُّهْرَةِ مفهوم، وهو مُنْقَسِمٌ إلى: صحيح... وإلى غير صحيح... وينقسم من وجه آخر إلى: ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم... وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم)، ثم قال ابن الصلاح: (ومن المشهور: المتواتر الذي يَذْكُرُهُ أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإنْ كان الحافظ الخطيب قد ذَكَرَهُ[1]، ففي

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في أصول علم الرواية، باب الكلام في الأخبار وتقسيمها، ج:١، ص:١٠٨.

كلامه ما يُشْعِرُ بِأَنَّهُ اتَّبَعَ فيه غير أهل الحديث، ولَعَلَّ ذلك لكونه لا تَشْمَلُهُ صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم، فإِنَّهُ عِبَارَةٌ عن الخبر الذي يَنْقُلُهُ مَنْ يَحْصُلُ العلم بصدقه ضرورة، ولا بُدَّ في إِسْنَادِهِ مِنِ استمرار هذا الشَّرْطِ في رُوَاتِهِ من أوله إلى منتهاه)[1].

وقد ذكر العراقي في كتابه "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح" أن بعضهم اعترض على ابن الصلاح بأن التواتر قد ذكره بعض العلماء، غير الخطيب البغدادي، ثم أجاب العراقي عن هذا الاعتراض؛ فقال:

(وقد اعترض عليه بأنه قد ذكره أبو عبد الله الحاكم، وأبو محمد ابن حزم، وأبو عمر ابن عبد البر، وغيرهم من أهل الحديث، والجواب عن المصنف: أنه إنما نفى عن أهل الحديث ذكره باسمه الخاص، المشعر بمعناه الخاص، وهؤلاء المذكورون لم يقع في كلامهم التعبير عنه بما فسره به الأصوليون، وإنما يقع في كلامهم أنه تواتر عنه –صلى الله عليه وسلم– كذا وكذا أو أن الحديث الفلاني متواتر، وكقول ابن عبد البر في حديث "المسح على الخفين" أنه استفاض وتواتر، وقد يريدون بالتواتر الاشتهار لا المعنى الذي فسره به الأصوليون)[2].

ويضاف أيضًا، جوابًا على الاعتراض؛ أن ابن عبد البر، وابن حزم في طبقة الخطيب البغدادي، وقد توفوا جميعًا في زمن متقارب جدًّا؛ فقد توفي ابن عبد البر والخطيب البغدادي في سنة واحدة، في سنة (٤٦٣هـ)، وتوفي ابن حزم قبلهما بتسع سنوات، سنة (٤٥٦هـ)، فلا يُعترض على ابن الصلاح بذكر العلماء الذين في طبقة الخطيب البغدادي، وأيضًا فإن ابن حزم ليس من علماء الحديث، بل من

---

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث، النوع الموفي ثلاثين، ص:٢٦٥-٢٦٧.

(٢) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. أسامة خياط، (بيروت: دار البشائر، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م)، ط٢، ج:١، ص:٧٧٥.

علماء الفقه والأصول، فيكون ذكره جريًا على عادة الأصوليين في كتبهم، وقد ناقش ابن حزم اشتراط العدد في الحديث المتواتر، وأبطله[1].

* *

(١) علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار الآفاق الجديدة)، ج:١، ص:١٠٤.

المبحث الثاني

مفهوم حديث الآحاد

١- تعريفه:

أ- **لغة:** الآحاد جمع واحد، وحديث الآحاد في اللغة: هو ما يرويه واحد، ولكن في الاصطلاح لا يحصرونه بما يرويه الواحد بل كل ما لم يبلغ حد التواتر يسمونه آحادًا.

ب- اصطلاحًا: هو الحديث الذي لم يجتمع فيه شروط الحديث المتواتر[١]، أو هو كل حديث ليس بمتواتر.

٢- حكمه:

حديث الآحاد قد يكون مقبولًا، وقد يكون مردودًا، وكل ذلك راجع إلى تطبيق شروط العلماء التي وضعوها للتمييز بين الحديث المقبول، والمردود[٢].

٣- أنواع حديث الآحاد:

يقسَّم حديث الآحاد من حيث أسانيده وعدد رواته إلى ثلاثة أنواع: مشهور، وعزيز، وغريب، وسيأتي تفصيل هذه الأنواع في الفقرات التالية.

٤- النوع الأول: الحديث المشهور:

أ- تعريفه:

- **لغة:** اسم مفعول من "شُهِرَ"، والشهرة: ظهور الأمر، ووضوحه، ومعرفته، وذيوعه[٣].

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر، ص:٢١.

(٢) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص:٢٦٥. السخاوي، فتح المغيث، ج:٣، ص:٣٩١. السيوطي، تدريب الراوي، ج:٢، ص:١٦٣و ص:١٧٨.

(٣) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م)، ج:٣، ص:٢٢٢. ابن منظور، لسان العرب، "شهر"، ج:٤، ص:٤٣١.

- **اصطلاحًا:** الحديث الذي رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة، ولم يبلغ حد التواتر.

قال ابن حجر في تعريفه وشرحه له: (المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حدَّ التَّوَاتُرِ، سُمِّيَ بذلك لوضوحه)[1].

وبعض العلماء لا يشترط اعتبار العدد في طبقة الصحابة عند وصف الحديث بأنه مشهور، فلو كان راوي الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- صحابيًّا أو صحابيَيْن، ثم زاد عدد الرواة في الطبقات الأخرى بعد الصحابة، ولم تقل عن ثلاثة فإنه يسمَّى مشهورًا عندهم[2].

ب- **الفرق بين المشهور والمتواتر:**

يلاحظ القارئ أن هناك تداخلًا بين المشهور والمتواتر، ولا يوجد حدٌّ فاصل بينهما؛ فالمشهور ما كان في كل طبقاته ثلاثة فأكثر، والمتواتر اختلف العلماء في عدد رواته في الطبقات اختلافًا كبيرًا، والكثيرون يرون أنه لا عبرة للعدد، إذن لا يمكن التفريق بين المشهور والمتواتر بالنظر إلى عدد الرواة، وحتى من رجَّح عدم اعتبار العدد بالمتواتر، وأن العبرة بحصول العلم بثبوته، فهذا أيضًا ليس بضابط للتفريق بينه وبين حديث الآحاد؛ لأن العلم بثبوت الحديث قد يحصل بالواحد أو الاثنين أو الثلاثة، وكل ذلك راجع إلى تطبيق شروط علماء الحديث التي وضعوها للتفريق بين الحديث المقبول والمردود.

ج- المشهور اللغوي أو المشهور على الألسنة:

هناك بعض الأحاديث منتشرة بين الناس، ومعروفة عندهم، وهي التي يسميها العلماء الأحاديث المشهورة لغويًّا أو الأحاديث المشهورة بين الناس، ولا علاقة لها بالمشهور اصطلاحيًّا؛ فقد يكون حديثًا مشهورًا بين الناس وهو مروي

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر، ص:٢٣. وانظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج:٢، ص:١٦٣. السخاوي، فتح المغيث، ج:٣، ص:٣٩٣.

(٢) ابن حجر، نزهة النظر، ص:٢٣. السخاوي، فتح المغيث،ج:٣، ص:٣٨٩. السيوطي، تدريب الراوي،ج:٢، ص:١٦٣.

بسند واحد فقط أو اثنين؛ فالشهرة لغوية، وليست اصطلاحية، وقد تكون هذه الشهرة لكل الناس أو لفئة من الناس، وقد يكون هذا الحديث المشهور صحيحًا أو غير صحيح، وقد يكون ليس بحديث أصلًا(١).

د- مثال الحديث المشهور الاصطلاحي:

ذكر السيوطي في "تدريب الراوي"(٢) أمثلة على الحديث المشهور الصحيح، والحديث المشهور الحسن، والحديث المشهور الضعيف، ومن هذه الأمثلة على الحديث المشهور الصحيح: حديث: (إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انتزاعًا يَنْتَزِعُهُ من العباد، ولكن يَقْبِضُ العلم بِقَبْضِ العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالمًا اتَّخَذَ الناس رُؤوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بغير علم، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا)(٣).

وستأتي دراسة هذا الحديث دراسة تفصيلية في مبحث مستقل، وسيتبين للقارئ من خلالها فهم معنى مسميات الحديث (المتواتر، المشهور، العزيز، الغريب)، وأيضا سيتبين للقارئ الإشكالات الواردة على تقسيم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى متواتر وآحاد.

٥- **النوع الثاني: الحديث العزيز:**

أ- تعريفه:

- **لغة:** قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": (عز؛ الْعَيْنُ وَالزَّاءُ أَصْلٌ صحيح واحد، يدل على شِدَّةٍ وقوَّة وما ضاهاهما، من غلبة وقهر)(٤)، ومن المعاني المنبثقة من هذا المعنى: الندرة؛ لأن الذي يندر يصعب، ويشتد وجوده(٥).

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث، النوع الثالث والعشرين، ص:٣٢٠-٣٢٦. السخاوي، فتح المغيث،ج:٣، ص:٣٩٣-٣٩٦. السيوطي، تدريب الراوي،ج:٢، ص:١٦٥.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي،ج:٢، ص:١٦٤.

(٣) البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب كيف يُقبض العلم، ج:١، ص:٣١، رقم:١٠٠. مسلم، الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه،ج:٤، ص:٢٠٥٨، رقم:٢٦٧٣.

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، "عز"،ج:٤، ص:٣٨. وانظر: ابن منظور، لسان العرب،ج:٥، ص:٣٧٤.

(٥) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، "عز"،ج:٤، ص:٣٨.

- اصطلاحًا:

هو الحديث الذي في أقل طبقة من طبقاته راويان اثنان، ولو زاد عن ذلك في الطبقات الأخرى[١].

ب- مثال الحديث العزيز:

قال ابن حجر في "نزهة النظر": (مثاله: ما رواه الشَّيْخانِ من حديث أنس[٢]، والبخاريُّ من حديث أبي هريرة[٣] أَنَّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إليه من والده وولده" الحديث، ورواه عن أنس: قَتادَةُ وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبةُ و"سعيدٌ"[٤]، ورواهُ عن عبد العزيز: إسماعيل بن عُليَّة وعبد الوارث، ورواه عن كُلٍّ جماعة)[٥].

فالحديث أقل طبقة من طبقاته راويان اثنان، وهي طبقة الصحابة -رضي الله عنهم- وبقية الطبقات زاد العدد فيها عن ذلك، وبالنظر إلى أقل طبقة فيه من حيث عدد الرواة؛ فالحديث سيكون عزيزًا[٦].

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر، ص:٢٤. السخاوي، فتح المغيث،ج:٣، ص:٣٨٧-٣٨٧. السيوطي، تدريب الراوي،ج:٢، ص:١٧٦.

(٢) البخاري،الصحيح، كتاب الإيمان، باب حُبُّ الرسول -صلى الله عليه وسلم- من الإيمان، ج:١، ص:١٢، رقم:١٥. مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-،ج:١، ص:٦٧، رقم:٤٤.

(٣) البخاري، كتاب الإيمان، باب حُبُّ الرسول -صلى الله عليه وسلم- من الإيمان،ج:١، ص:١٢، رقم:١٤.

(٤) رواية سعيد، عن قتادة، ليست في الصحيحين، ولهذا لم أذكرها في الرسم التشجيري، ويحتمل أن يكون سعيد هو سعيد بن أبي عروبة، وهذا الطريق أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب والترهيب"، ويُحْتمل أن يكون سعيد هو سعيد بن بشير وهذا الطريق أخرجه الطبراني في "المعجم الاوسط"، انظر: سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين)، ج:٨، ص:٣٥٥، رقم:٨٨٥٩. إسماعيل بن محمد الأصفهاني، الترغيب والترهيب، تحقيق: أيمن بن صالح، (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م)، ط١، باب في الترغيب في الإيمان وفضله، ج:١، ص:٩٨، رقم:٧٣.

(٥) ابن حجر، نزهة النظر، ص٢٥.

(٦) وقد اكتفيت عند رسم شجرة الإسناد بأسانيد البخاري ومسلم فقط.

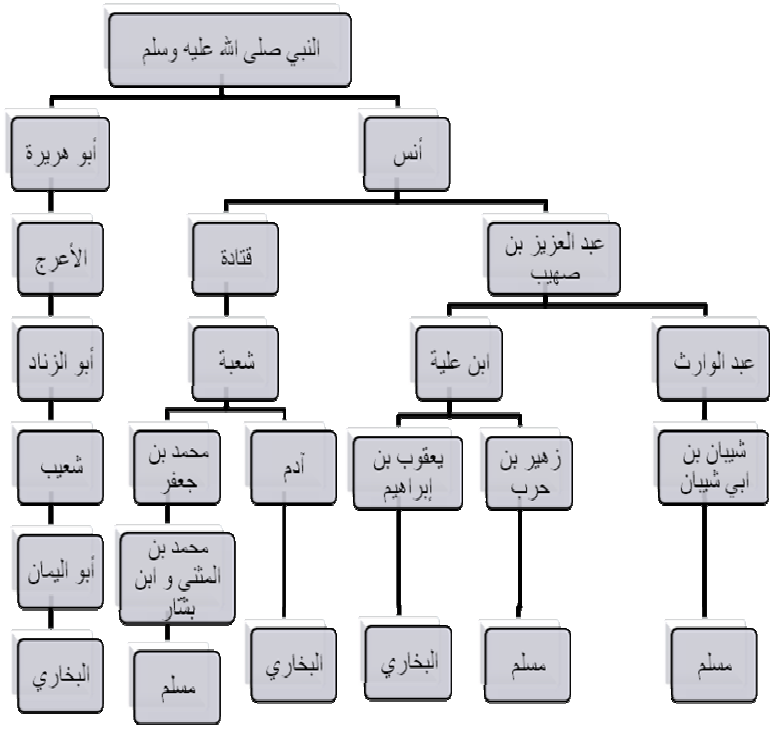

٦- النوع الثالث: الحديث الغريب:

أ- تعريفه:

- **لغة:** الغريب هو البعيد عن وطنه وأقاربه، أو هو بمعنى المنفرد(١).

- **اصطلاحًا:** هو الحديث الذي في أقلِّ طبقة من طبقاته راوٍ واحد، ولو زاد على ذلك في بقية الطبقات(٢).

ب- مثال الحديث الغريب:

مثاله: حديث: "إنما الأعمال بالنيات"؛ فقد رواه صحابي واحد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، ثم تفرَّد بروايته

(١) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، "غرب"،ج:١، ص:١٩١. ابن منظور، لسان العرب، "غرب"،ج:١، ص:٦٣٩.

(٢) ابن حجر، نزهة النظر،ص:٢٧-٢٨، والنكت على كتاب ابن الصلاح،ج:٢، ص:٦٤١. السخاوي، فتح المغيث، ٣٨/٢. السيوطي، تدريب الراوي،ج:١، ص:٤٠٢.

علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب، ثم تفرد بروايته محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص، ثم تفرَّد بروايته يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي، ثم بعد ذلك رواه عدد كثير من الرواة عن يحيى بن سعيد الأنصاري(١)، فالغرابة في الحديث في طبقاته الأربع الأولى، وليس في طبقة الصحابي فقط.

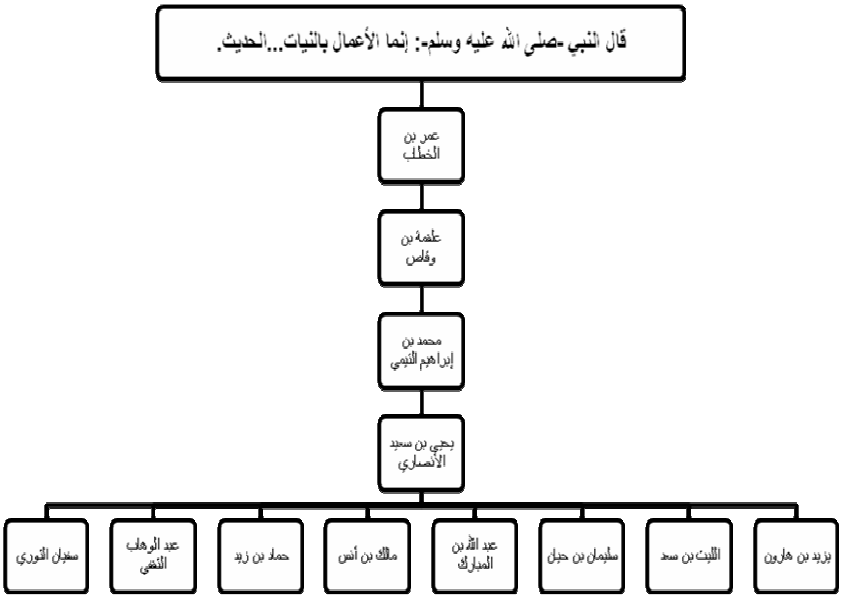

(١) البخاري، الصحيح، كتاب بدء الوحي، ج:١، ص:٦، رقم:١، وكتاب الأيمان والنذور، باب الآنية في الأيمان، ج:٨، ص:١٤٠، رقم:٦٦٨٩، وكتاب الحيل، باب في ترك الحيل، ج:٩، ص:٢٢، رقم:٦٩٥٣. مسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، باب قوله –صلى الله عليه وسلم–: إنَّمَا الأعمال بالنية،ج:٣، ص:١٥١٥، رقم:١٩٠٧. ابن ماجه، السنن، أبواب الزهد، باب النية،ج:٥، ص:٣٠٥، رقم:٤٢٢٧. أبو داود، السنن، كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيات،ج:٣، ص:٥٢٦، رقم:٢٢٠١. الترمذي، السنن، أبواب فضائل الجهاد، باب فيمن جاء يقاتل رياء وللدنيا، ج:٣، ص:٢٣١، رقم:١٦٤٧. النسائي، السنن، كتاب الطهارة، باب النية في الوضوء،ج:١، ص:٥٨، رقم:٧٥، وكتاب الطلاق، باب الكلام إذا قُصِدَ به فيما يَحْتَمِلُ معناه،ج:٦، ص:١٥٨، رقم:٣٤٣٧، وكتاب الأيمان والنذور، باب النية في اليمين، ج:٧، ص:١٣، رقم:٣٧٩٤.

المبحث الثالث

دراسة تطبيقية على حديث:

"إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انتزاعًا"

في هذا المبحث سيتم دراسة حديث: "إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انتزاعًا" دراسة تفصيلية، وسيجد طالب العلم الفائدة في ذلك من عدة جوانب:

الجانب الأول: تسهيل فهم معنى مسميات الحديث (المتواتر، المشهور، العزيز، الغريب).

الجانب الثاني: بيان أنه لا فرق بين المشهور الاصطلاحي، والمتواتر.

الجانب الثالث: بيان الإشكالات الواردة في اعتبار الأسانيد.

الجانب الرابع: بيان الإشكالات الواردة في حساب عدد الطبقات.

وهذا الحديث قد رُوي مرفوعًا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص(١)، وأبي هريرة(٢)، وعائشة(٣)-رضي الله عنهم-، وتفصيل ذلك كما هو مبين في شجرة الإسناد.

---

(١) البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب كيف يُقبض العلم،ج:١، ص:٣١، رقم:١٠٠. مسلم، الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه،ج:٤، ص:٢٠٥٨، رقم:٢٦٧٣.
ملاحظة: هناك رواة كثر رووا الحديث في صحيح مسلم عن هشام بن عروة غير جرير، لم أذكرهم في شجرة الأسانيد لعدم الحاجة؛ ولأن ذلك يثقل شجرة الأسانيد.

(٢) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرَاييني، المسنَد، تحقيق: فريق من الباحثين، (السعودية: الجامعة الإسلامية، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م)، ط١، كتاب العلم، باب تسمية المفتي جاهلًا إذا أفتى بغير علم...،ج:٢٠، ص:٣٤٣، رقم:١١٧٥٠،أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، ط١، ج:٣، ص:٣٤٥، رقم:١٣٧٥. الطبراني، المعجم الأوسط،ج:٦، ص:٢٧٧، رقم:٦٤٠٣.أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، ط١، ج:٦، ص:٣٨٥، رقم:١٣٧٦.
ملاحظة: ذكرت إسناد أبي عوانة فقط، ولم أذكر البقية، لعدم الحاجة؛ ولأن ذلك يثقل شجرة الأسانيد، وجميع أسانيد حديث أبي هريرة تلتقي بالعلاء بن سليمان.

(٣) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م)، ط١،ج:٣، ص:٢٥٢، ترجمة:٨٤٩.

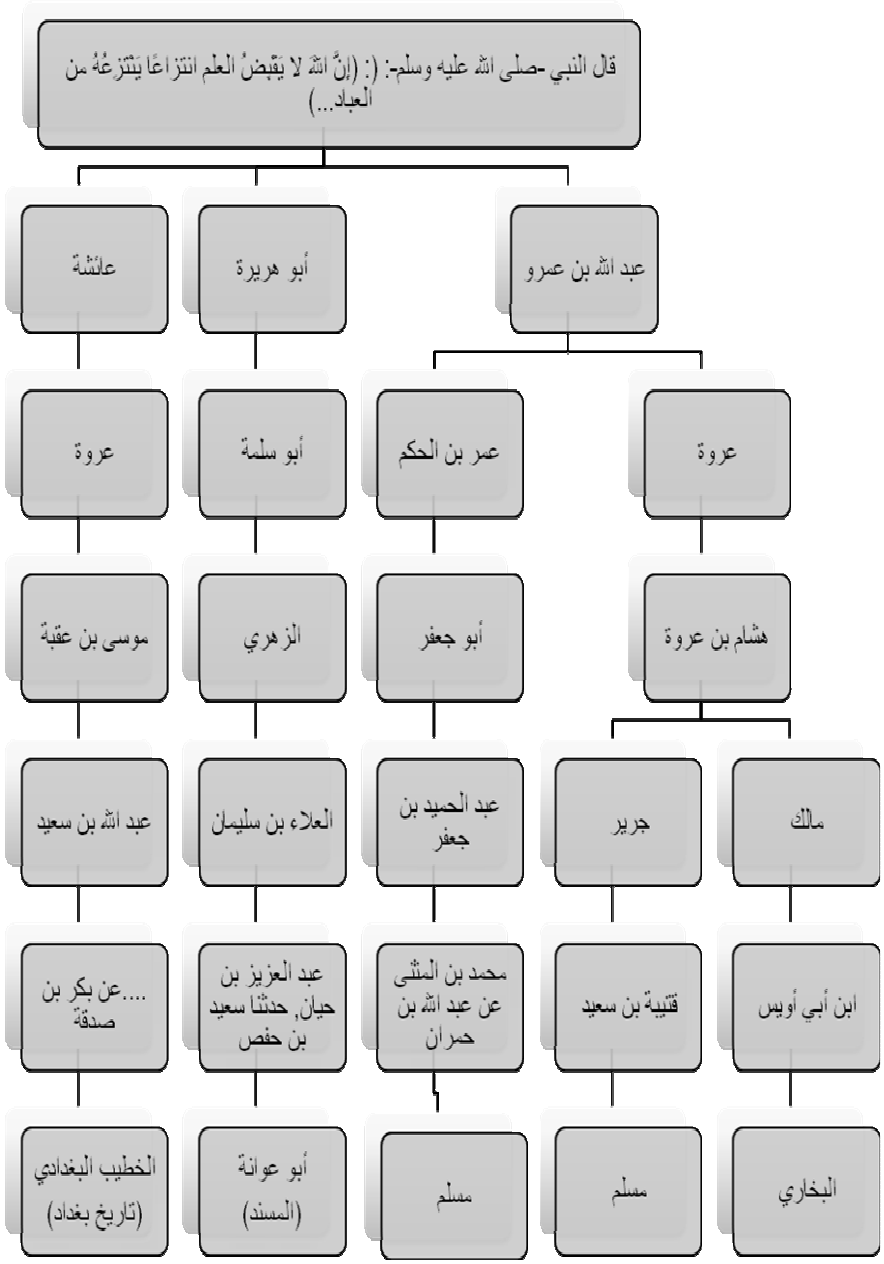
قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: (: (إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انتزاعًا يَنْتَزِعُهُ من العباد...)
عبد الله بن عمرو
أبو هريرة
عائشة
عروة
عمر بن الحكم
أبو سلمة
عروة
هشام بن عروة
أبو جعفر
الزهري
موسى بن عقبة
مالك
جرير
عبد الحميد بن جعفر
العلاء بن سليمان
عبد الله بن سعيد
ابن أبي أويس
قتيبة بن سعيد
محمد بن المثنى عن عبد الله بن حمران
عبد العزيز بن حيان, حدثنا سعيد بن حفص
....عن بكر بن صدقة
البخاري
مسلم
مسلم
أبو عوانة (المسند)
الخطيب البغدادي (تاريخ بغداد)

الجوانب المستنبطة من المثال السابق:

الجانب الأول: معرفة مسميات الحديث (المتواتر، المشهور، العزيز، الغريب):

يلاحظ القارئ في المثال السابق أنه إذا اعتبرنا الحلقة الأولى هي حلقة الصحابة –رضي الله عنهم–، ثم الرواة عن الصحابة هي الحلقة الثانية، ثم الرواة عن الرواة عن الصحابة الحلقة الثالثة، وهلمَّ جرًّا، فسنلاحظ أنَّ أقلَّ حلقة في المثال السابق هي الحلقة الأولى والثانية من جهة النبي –صلى الله عليه وسلم–، وهي حلقة الصحابة، ومَن روى عنهم، فعدد الرواة في كلا الحلقتين ثلاثة رواة، إذن الحديث يُعَدُّ حديثًا مشهورًا؛ لأن الحُكم على الحديث من حيث عدد رواته يكون بناء على عدد رواة الحلقة الأقل فيه، ولو كانت أقل حلقة في الحديث عددها اثنان لقلنا عزيزًا، ولو كان عددها واحد لقلنا غريبًا.

الجانب الثاني: بيان أن لا فرق بين المشهور الاصطلاحي والمتواتر:

اختلف العلماء اختلافًا كبيرًا في عدد رواة الحديث المتواتر، والذي رجحه جمع من العلماء أنه لا عبرة بالعدد، بل بإفادة العلم واليقين بثبوته ليكون متواترًا، ولو نظرنا إلى المثال السابق لوجدنا القرائن دالة على ثبوته ثبوتًا قطعيًّا لا ظنيًّا، والقرائن هي:

الأولى: انطباق شروط الحديث المقبول عليه[1].

الثانية: الحديث مخرج في الصحيحين[2].

---

(١) يدل على ذلك إخراج صاحبي الصحيحين لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في كتابيهما.

(٢) البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب كيف يُقبض العلم، ج:١، ص:٣١، رقم:١٠٠. مسلم، الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه،ج:٤، ص:٢٠٥٨، رقم:٢٦٧٣.

الثالثة: الحديث مخرَّج في غالب كتب الحديث، ولا يكاد يوجد كتاب إلا ذكره[1].

الرابعة: ورد في ألفاظ حديث عبد الله بن عمرو ما يدل على أن الصحابي عبد الله بن عمرو –رضي الله عنه– قد حفظ الحديث وسمعه من النبي –صلى الله عليه وسلم–، وقد شهدت له بذلك عائشة –رضي الله عنها–، فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما: (عن عروة بن الزبير، قال: حَجَّ علينا عبد اللهِ بن عمرو؛ فسمعته يقول: سمعت النبي –صلى الله عليه وسلم– يقول: إِنَّ اللهَ لا يَنْزِعُ العلم بعد أَنْ أَعْطَاكُمُوهُ انْتِزَاعًا، ولكن يَنْتَزِعُهُ منهم مع قَبْضِ العلماء بِعِلْمِهِمْ، فيبقى ناس جُهَّالٌ، يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ برأيهم، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ؛ فحدَّثْتُ به عائشة زوج النبي –صلى الله عليه وسلم– ثم إِنَّ عبد اللهِ بن عمرو حَجَّ بَعْدُ، فقالت: يا ابن أُخْتِي، انطلق إلى عبد اللهِ فَاسْتَثْبِتْ لي منه الذي حَدَّثْتَنِي عنه، فَجِئْتُهُ، فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني، فَأَتَيْتُ عائشة، فأخبرتها، فَعَجِبَتْ، فقالت: وَاللهِ لقد حفظ عبد اللهِ بن عمرو)[2]، وفي لفظ آخر قالت عائشة: (ما أحسبه إلا قد صدق، أَرَاهُ لم يَزِدْ فيه شَيْئًا ولم يَنْقُصْ)[3].

---

(١) نظرًا لكثرة من أخرج الحديث فسأقتصر على الإحالة إلى من أخرجه من أصحاب الكتب التسعة.انظر: أحمد بن حنبل(ت:٢٤١هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، ط٢، ج:١١، ص:٥٩، رقم:٦٥١١، ج:١١، ص:٣٩٥، رقم:٦٧٨٧، البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب كيف يُقبض العلم، ج:١، ص:٣١، رقم:١٠٠. مسلم، الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه،ج:٤، ص:٢٠٥٨، رقم:٢٦٧٣. ابن ماجه، السنن، أبواب السنة، باب اجتناب الرأي والقياس،ج:١، ص:٣٦، رقم:٥٢. الترمذي، السنن، أبواب العلم، باب ما جاء في ذهاب العلم،ج:٤، ص:٣٢٨، رقم:٢٦٥٢. عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، السنن، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، (السعودية: دار المغني، ١٤١٢هـ، ٢٠٠٠م)، ط١، المقدمة، باب في ذهاب العلم، ج:١، ص:٣٠٨، رقم:٢٤٥.

(٢) البخاري، الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يُذكر من ذم الرأي،ج:٩، ص:١٠٠، رقم:٧٣٠٧. مسلم، الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه،ج:٤، ص:٢٠٥٨، رقم:٢٦٧٣. واللفظ للبخاري.

(٣) وهذا لفظ رواية مسلم.

فهذه القرائن تدل على ثبوت الحديث ثبوتًا قطعيًّا لا يختلجه شك، فهل نقول بعد ذلك إنه حديث متواتر أو مشهور؟ وهل نقول يفيد اليقين أو الظن؟!.

الجانب الثالث: بيان الإشكالات الواردة في اعتبار الأسانيد:

هذا الأمر نُعبر عنه بسؤال: وهو: هل كل سند رُوي به الحديث يدخل في حسبة عدد الطبقات؟ أو السؤال بعبارة أخرى: هل الأسانيد الشاذة والمنكرة –أي الأسانيد التي رويت خطأً– هل تدخل في حسبة عدد الطبقات؟

والجواب: قطعًا لا تدخل؛ لأن الأسانيد الشاذة والمنكرة هي أسانيد أخطأ فيها رواتها، ومن باب التوضيح: لو أن جماعة من الرواة رووا عن شيخ لهم حديثًا، وهذا الحديث لا يعرف إلا بهذا السند، ثم جاء أحد الرواة، ورواه عن ذلك الشيخ، ولكن بسند آخر أخطأ فيه الراوي عن الشيخ، فهل هذا السند الخطأ نعدُّه سندًا ثانيًا للحديث، ونقول: إن الحديث يكون عزيزًا؟ قطعًا لا؛ لأن السند خطأ.

وهذا الأمر الذي بيَّنته يدل على أنه لا يمكن تصنيف الأحاديث على حسب عدد رواتها، إلا لمن كان عنده علم غزير في العلل، والجرح والتعديل، وهذا قليل بين العلماء فضلًا عن طلاب العلم، وكثيرٌ من الأحاديث التي ذكرها العلماء أمثلة للمتواتر والمشهور والعزيز والغريب قد لا تكون صحيحة لهذا السبب، وأضف إلى الصعوبة، أن ذلك لا يفيد في الحكم على الحديث في شيء؛ لأن تقسيم الحديث من حيث عدد رواته إلى مشهور وعزيز وغريب لا علاقة له بالحكم على الحديث؛ من حيث الصحة والضعف.

وأقرب مثال لذلك هو الحديث الذي معنا، وهو حديث: (إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انتزاعًا)، فقد عدَّه السيوطي[1] وكذا بعض المعاصرين[2] مثالًا للحديث المشهور، مع أنَّ حديث أبي هريرة مما أخطأ فيه أحد رواته، وكذا حديث عائشة،

(١) السيوطي، تدريب الراوي، ج:٢، ص:١٦٤.

(٢) د.محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، (الناشر: مكتبة المعارف، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م)، ط١٠، ص٣٠.د.ياسر الشمالي، تقريب علوم الحديث، (الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م)، ط١، ص:٥٩.

وأن الصواب في الحديث هو أنه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فقط لا غير، وعلى هذا يكون الحديث غريبًا وليس مشهورًا.

وتفصيل ذلك:

أ – حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه أبو عوانة في "المسند"، والعقيلي في "الضعفاء"، والطبراني في "المعجم الأوسط"، وابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" من طريق العلاء بن سليمان الرَّقِّيّ، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللهِ –صلى الله عليه وسلم–: (إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ من الناس، ولكن بقبض العلماء، فإذا ذَهَبَ العلماء اتَّخَذَ الناس رُؤوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا، فأَفْتَوْا بغير علم، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا عن سواء السبيل)[1].

والحديث منكر؛ فالعلاء بن سليمان ضعيف الحديث، وقد خالف في روايته الثقات الذين رووا الحديث عن الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقد ذكر العقيلي وابن عدي هذا الحديث مثالًا للأحاديث المنكرة التي رواها "العلاء بن سليمان"، وقال العقيلي في "ترجمته": (لا يتابع على حديثه)، وذكر بعد أن أورد الحديث له، فقال: (وقال معمر ويونس وإسحاق بن راشد عن الزهري، عن عروة، عن عبد اللَّه بن عمرو عن النبي –صلى الله عليه وسلم– نحوه) أي: إن العلاء خالف الثقات في روايتهم للحديث.

---

(١) أبو عوانة، المسند، كتاب العلم، باب تسمية المفتي جاهلًا إذا أفتى بغير علم...،ج:٢٠، ص:٣٤٣، رقم:١١٧٥٠.العقيلي، الضعفاء، ج:٣، ص:٣٤٥، رقم:١٣٧٥. الطبراني، المعجم الأوسط، ج:٦، ص:٢٧٧، رقم:٦٤٠٣.ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج:٦، ص:٣٨٥، رقم:١٣٧٦.

وذكر ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" ترجمة "العلاء بن سليمان" وذكر له بعض الأحاديث المنكرة، وذكر منها حديث أبي هريرة: "إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انتزاعًا"، ثم قال ابن عدي بعد إيراده لأحاديث العلاء المنكرة: (والعلاء بن سليمان هذا منكر الحديث، ويأتي بمتون ولها أسانيد لا يتابعه عليها أحد).

وقال الطبراني بعد أن أورد الحديث: (لم يَرْوِ هذا الحديث، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سَلَمَةَ إلا العلاء بن سليمان...).

يلاحظ القارئ: أن إسناد حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– لا يصح، وقد أخطأ فيه العلاء، إذن هل بعد ذلك ندخل سند حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– في حسبة عدد طبقات الأسانيد؟ الجواب: قطعًا لا؛ لأن سنده خطأ.

ب– حديث عائشة رضي الله عنها.

أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد"، قال: (أخبرنا القاضي أبو العلاء الواسطي، قال: أَخبرنا أبو عبد اللَّه محمد بن سعيد الكاتب، ببغداد من كتابه، قال: حدثنا أبو عثمان بَكْرَانُ بن حمدان بن سهلان، قال: حدثنا محمد ابن أحمد بن موسى، قال: حدثنا داود بن أيوب الأيلي، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا بكر بن صَدَقَةَ، قال: حدثنا عبد اللَّه بن سعيد، عن موسى بن عقبة، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه –صلى الله عليه وسلم–: "إِنَّ اللهَ لا يقبض العلم انتزاعًا يَنْتَزِعُهُ من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إِذَا لم يُتْرَكْ عالمًا اتَّخَذَ الناس رُؤوسًا جُهَّالًا)[1].

وهذا الحديث لم يخرجه غير الخطيب البغدادي، والحديث منكر؛ ويدل على ذلك أن جميع الطرق التي رُويت عن عروة بن الزبير قد رَوَتْ الحديث عن عروة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وليس عن عائشة، فالحديث من حديث عبد

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،ج:٣، ص:٢٥٢، ترجمة:٨٤٩.

الله بن عمرو وليس من حديث عائشة، وهذا يدل أن أحد رواة سند حديث عائشة قد أخطأ فيه.

ويدل أيضًا على أن الحديث من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وليس من حديث عائشة، ما جاء في صحيحي البخاري ومسلم أن عائشة سمعت هذا الحديث من عروة بن الزبير –ابن أختها أسماء– يُحدث به عن عبد الله ابن عمرو بن العاص، فشكَّت بالحديث، ثم طلبت من عروة بن الزبير أن يتثبت لها من هذا الحديث من عبد الله بن عمرو، فكيف يقال بعد ذلك: إن عروة رواه عن عائشة، وهو الذي أخبرها بالحديث؟!

وقد بحثت في إسناد الخطيب البغدادي، فوقفت فيه على بعض الرواة المتكلم فيهم، وبعض الرواة المجاهيل، وبعض الرواة الذين لم أقف على ترجمة لهم؛ وعلى هذا فالحديث قد أخطأ فيه أحدهم.

ففي الإسناد: "عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري" اختلف فيه العلماء؛ فبعضهم وثقه، وبعضهم ضعفه[١]، وقال فيه ابن حجر: (صدوق ربما وهم)[٢]، ومن كانت هذه حاله فلا يُقْبَل منه تفرده بهذا الحديث.

وفي الإسناد "بكر بن صدقة" ذكره ابن حبان في "الثقات"[٣]، ولم يذكر فيه شيئًا، ولم أقف على ترجمته عند غير ابن حبان.

---

(١) يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م)، ط١، ج:١٥، ص:٣٧، رقم:٣٣٠٧. أحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ)، ط١، ج:٥، ص:٢٣٩، رقم:٤١٤.

(٢) أحمد بن علي ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، ط١، ص٣٠٦، رقم:٣٣٥٨.

(٣) محمد بن حبان، الثقات، (الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م)، ط١،ج:٨، ص:١٤٨.

وفي الإسناد: "أيوب بن سليمان بن عبد الواحد بن أبي حجر، أبو سليمان"، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: لا نعرفه، وقال أبي: هذه الأحاديث التي رواها صحاح)[١]، وقال الأزدي: (منكر الحديث)[٢]، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: (ربما يغرب)[٣]، وهذا الحديث الذي معنا من الغرائب التي رواها "أيوب بن سليمان"؛ فلم يُرو الحديث إلا بهذا الإسناد.

وفي الإسناد: "داود بن أيوب الأيليُّ"، مجهول الحال، لم أقف على ترجمته إلا عند ابن عساكر في "تاريخ دمشق"، ولم يُذكر بجرح ولا تعديل[٤].

وفي الإسناد "محمد بن أحمد بن موسى" لم يتبين لي من هو، وفي كتب التراجم أكثر من راو بهذا الاسم[٥].

وفي الإسناد "بكران بن حمدان"، و"أبو عبد الله محمد بن سعيد الكاتب"، لم أقف على ترجمة لهما.

وفي الإسناد "القاضي أبو العلاء الواسطي"، واسمه: "القاضي محمد بن علي بن أحمد الواسطي"؛ شيخ الخطيب البغدادي، وقد أكثر من الرواية عنه، ولم أقف على ترجمة له.

---

(١) عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م)، ط١، ج:٢، ص:٢٤٩، رقم:٨٨٩.

(٢) محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م)، ط١، ج:١، ص:٢٨٥، رقم:١٠٦٩.

(٣) ابن حبان، الثقات، ج:٨، ص:٢٧٦.

(٤) أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م)، ج: ١٧، ص:١١١، رقم:٢٠٣٩.

(٥) انظر على سبيل المثال كتاب:

محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عوّاد، (الناشر: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣)، ط١، ج:٧، ص:٨٦٧، رقم:٣٠٨،ج:٨، ص:٣٦، رقم:٢٨، ج:٨، ص:٤٩، رقم:٦٨، ج:٨، ص:١٥٢، رقم:٣٤١، ج:٨، ص:١٩٦، رقم:١٦.

فهذا الإسناد مع كثرة ما فيه العلل، ومخالفته للأسانيد الأخرى التي رُويت عن عروة بن الزبير، وما جاء من التصريح في بعض الروايات أن عائشة سمعت الحديث من عروة بن الزبير عن عبد الله بن عمرو، كل ذلك يؤكد نكارة إسناد الحديث المروي عن عائشة رضي الله عنها.

والقصد من بيان ذلك كله: أن حديث عائشة –رضي الله عنها– لا يمكن أن ندخله في عدِّ الطبقات، ونقول إن الحديث مشهور، فهذا من الخطأ؛ لأن الحديث المنسوب لعائشة –رضي الله عنها– حديث منكر.

الجانب الرابع: بيان الإشكالات الواردة في حساب عدد الطبقات:

الطبقة في اصطلاح المحدثين: هم الرواة الذين تقاربوا في السن وفي الأخذ عن الشيوخ[1]، وهي بمعنى كلمة "جيل" ولا يلزم أن يكون الأخذ عن نفس الشيوخ.

وتقسيم الرواة إلى طبقات له فوائد كثيرة لا يَسْتغني عنها من تصدى للحكم على الأحاديث[2]، ولكن هذا التقسيم أيضًا فيه بعض الإشكالات، وسنذكر بعض هذه الإشكالات التي بناء عليها يَصعب على الباحث تقسيم الرواة في الأسانيد إلى طبقات، والتي بناء عليها يصعب على الباحث تقسيم الحديث من حيث أسانيده وعدد ورواته إلى "متواتر، مشهور، عزيز، غريب".

الإشكالات الواردة في تصنيف الرواة إلى طبقات[3]:

الإشكال الأول: قلة المعلومات التاريخية لبعض الرواة:

من المهم في عدِّ الراوي في طبقة من الطبقات أن تتوافر له المعلومات التاريخية الكافية؛ كسنة الولادة، وسنة الوفاة، وأسماء الشيوخ الذين أخذ عنهم، ومع

---

(١) السيوطي، تدريب الراوي،ج:٢، ص:٥١٨.

(٢) أسعد تيّم،علم طبقات المحدثين، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م)، ط١، ص:٢٧– ١١٧.

(٣) أسعد تيّم، علم طبقات المحدثين، ص:١١٩ –١٣٩.

عدم توافر بعض تلك المعلومات لبعض الرواة، فإنه يصعب على الباحث تصنيف الراوي إلى طبقته التفصيلية المناسبة.

الإشكال الثاني: تجاذب الطبقات وصعوبة وضع حد فاصل بينها:

كل من صنف في الطبقات أو قَسَّم الرواة إلى طبقات، فإنه لا بد أن يضع حدًّا فاصلًا لكل طبقة، ومع تعدد الآراء في تصنيف الطبقات، فقد نتج عندنا طبقات مختلفة لكل عالم من العلماء ممن صنف في الطبقات، وهذه النتيجة متوقعة إذا لم يكن حد فاصل متفق عليه بين الجميع.

فمثلًا ابن حبان قَسَّم الرواة إلى أربع طبقات، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" قسمهم إلى عشر طبقات، وابن حجر في "تقريب التهذيب" قسَّمهم إلى اثنتي عشرة طبقة، والسيوطي في "تذكرة الحفّاظ" قسَّمهم إلى أربع وعشرين طبقة، فلو أراد الباحث أن يقسم طبقات الأسانيد في الحديث الذي يعمل فيه؛ فأي تقسيم سيأخذ؟

الإشكال الثالث: تداخل الطبقات فيما بينها:

أحيانًا حتى لو وضع الباحث حدًّا فاصلًا لكل طبقة من الطبقات، فإن هناك بعض الرواة الذين يحتمل دخولهم بين طبقتين لبعض الأسباب؛ منها: تأخر وفاة الراوي، أو تقدم وفاته عن غيره من أقرانه، أو تقدمه في طلب العلم، أو تأخره عن غيره من أقرانه، وبناء على ذلك، يدخله بعضهم في طبقة، وبعض آخر يدخله في الطبقة التي تليها.

وبعد أن ذكرنا الإشكالات الثلاثة في حساب عدد الطبقات، نقول: إن تقسيم العلماء الرواة إلى طبقات فيه فوائد كثيرة، وكل عالم له الحرية المطلقة في وضع حد فاصل لكل طبقة حين يقسم الرواة، وهذا من باب التقريب والتسهيل، ولكن الإشكال هو محاولة تسمية الحديث بناء على تلك الطبقات، ولو أعدنا حساب الطبقات في حديثنا قيد الدراسة، وهو حديث: "إن الله لا ينزع العلم انتزاعًا" لصعب علينا حساب الطبقات، بل ولتغيَّر علينا عددها التي ذكرناه؛ لأنَّ عدِّي لطبقات الحديث لم يكن بناء على الطبقات، بل بناء على عدِّ الصحابي رقم واحد، ثم الذي

يليه رقم اثنين، ثم الذي يليه رقم ثلاثة، وهكذا، وهذه الطريقة خاطئة في حساب عدد الطبقات، ولكن كنت مضطرًا لذلك حتى أسهِّل على القارئ فهم معنى المشهور.

وفي نهاية الدراسة التفصيلية لحديث: "إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلم انتزاعًا"، وبعد أنْ استعرضنا مع القارئ الجوانب المستنبطة من هذه الدراسة **نقول:**

لا تعني كثرة الإشكالات والانتقادات على تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد، أنَّ تقسيم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته لا يصح، بل يمكن أن نقسم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته قسمة صحيحة خالية من الانتقادات والإشكالات إلى مشهور، وعزيز، وغريب، وليس إلى متواتر وآحاد، ويكون تعريف الحديث المشهور أنه: "الحديث الذي في أقل طبقة من طبقاته ثلاثة رواة"، أو هو: "الحديث الذي رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة"، ولا نقيده بقولنا: "ولم يبلغ حد التواتر".

وأيضا يمكن أن نستخدم مصطلح المتواتر بمعناه اللغوي في وصف الأحاديث، وليس بالمعنى الاصطلاحي؛ لأن الاشكالات والانتقادات هي على مصطلح المتواتر الاصطلاحي، وليس اللغوي.

* *

الخاتمــة

بعد الانتهاء من دراسة أقسام الحديث باعتبار أسانيده، وتعدد رواته، نسجِّل النتائج الآتية:

١- قَسَّمَ العلماءُ الحديثَ باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى قسمين رئيسين: الحديث المتواتر، والحديث الآحاد، وهذه القسمة غير صحيحة، وعليها انتقادات كثيرة، والشروط التي ذكرها العلماء للحديث المتواتر غير صحيحة، وهناك تداخل بين الحديث المتواتر وحديث الآحاد.

٢- أول من ذكر من علماء الحديثِ قسمة الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته إلى متواتر وآحاد هو الخطيب البغدادي(ت: ٤٦٣هـ)، وأما علماء الحديث قبله فلم يذكروا ذلك التقسيم.

٣- استخدم العلماء المتقدمون قبل الخطيب البغدادي التواتر بمعناه اللغوي؛ أي: بمعنى أنه قد تعددت الأسانيد في ذلك الحديث المعين، وكان استخدامهم للتواتر بمعناه اللغوي قليلًا أيضًا، ولم تكن تلك الشروط التي ذكرها العلماء المتأخرون مقصودة عندهم.

٤- العبرة بصحة الحديث تكون من خلال تطبيق الشروط التي وضعها علماء الحديث في الحكم على الأحاديث؛ وهي: وثاقة الرواة، واتصال السند، والسلامة من العلة، وليس للعدد مدخل في الصحة وعدمها.

٥- القول بأن الأحاديث المتواترة يحصل العلم بثبوتها بالعلم الضروري، وأن أحاديث الآحاد يحصل الظن بثبوتها بالعلم النظري، هو غير صحيح، فجميع الأحاديث لا بد من البحث والنظر فيها سواء أكانت متواترة أم غير متواترة.

٦- القول بأن الأحاديث المتواترة يقينية الثبوت، وأحاديث الآحاد ظنية الثبوت، هذا القول ناتج من شخص يجهل القواعد التي وضعها علماء الحديث في الحكم على الأحاديث؛ لأن علماء الحديث قد وضعوا شروطًا صارمة لتمييز الأحاديث، ويكفي من تلك الشروط التي وضعوها شرط انتفاء العلة فيها.

٧- لا يعني عدم صحة تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد أن تقسيم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته لا يصح، فإنه يمكن تقسيم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته إذا تجنبنا أخطاء التقسيم، وتخطينا أيضًا صعوباته في التطبيق.

٨- تكلم علماءُ الحديثِ المتقدِّمون على الأحاديث باعتبار أسانيدها وتعدد رواتها، فذكروا الحديث المشهور الاصطلاحي؛ وهو ما تعددت أسانيده وكثرت، وهو المتواتر بالمعنى اللغوي عندهم، وذكروا أيضًا الأحاديث الغريبة التي تفرد بها رواتها، ولكن تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد هذا الذي عليه الانتقادات والإشكالات.

٩- يمكن أن نقسم الحديث باعتبار أسانيده وعدد رواته قسمة صحيحة خالية من الانتقادات والإشكالات إلى مشهور، وعزيز، وغريب، وليس إلى متواتر وآحاد، ويكون تعريف الحديث المشهور أنه: "الحديث الذي في أقل طبقة من طبقاته ثلاثة رواة"، أو هو: "الحديث الذي رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة"، ولا نقيده بقولنا: "ولم يبلغ حد التواتر".

* *

المراجع والمصادر

- الأصفهاني، إسماعيل بن محمد(ت:٥٣٥هـ)،الترغيب والترهيب، تحقيق: أيمن بن صالح، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- الأزهري، محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت:٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل(ت:٢٥٦هـ)،الصحيح، تحقيق: محمد زهير، الناشر: دار طوق النجاة ط١، ١٤٢٢هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تيم، أسعد سالم تيم،علم طبقات المحدثين، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت: ٣٩٣هـ)،تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
- ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي(ت: ٣٢٧هـ)،الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع(ت:٤٠٥هـ)،معرفة علوم الحديث، تحقيق: د. أحمد السلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
- ابن حبان البستي، محمد بن حبان(ت:٣٥٤هـ)،الثقات، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

- ابن حجر، أحمد بن علي(ت٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. تهذيب التهذيب، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ. نزهة النظر شرح نخبة الفكر، طبعة: مؤسسة الخافقين، دمشق، ١٩٨٠م. النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ابن حزم، علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي(ت:٤٥٦هـ)،الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت: ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.الكفاية في أصول علم الرواة، تحقيق: ماهر الفحل، طبعة: دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ.
- الدارمي،أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن(ت: ٢٥٥هـ)، السنن، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ، ٢٠٠٠م.
- الذهبي، محمد بن أحمد(ت:٧٤٨هـ)،تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عوّاد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م. - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.
- السِّجِسْتاني، أبو داود سليمان بن الأشعث(ت: ٢٧٥هـ)، السنن، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن(ت:٩٠٢هـ)،فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ود. محمد بن عبد الله آل فهيد، طبعة: مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط٢، ١٤٣٢هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت:٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو معاذ طارق عوض الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣هـ.
- الشمالي، د. ياسر، تقريب علوم الحديث، الناشر: مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.
- الشيباني، أحمد بن حنبل(ت:٢٤١هـ)،المسند، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن(ت:٦٤٣هـ)، علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١٦، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد(ت:٣٦٠هـ)،المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة.
- الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، الناشر: مكتبة المعارف، ط١٠، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني(ت: ٣٦٥هـ)،الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين(ت:٨٠٦هـ)،التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. أسامة خياط، الناشر: دار

البشائر، بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: د. ماهر الفحل، الناشر: دار المحدثين، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن(ت:٥٧١هـ)،تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفرَاييني (ت:٣١٦هـ)،المسنَد الصحيح المُخَرّج على صحيح مسلم، تحقيق: فريق من الباحثين، الناشر: الجامعة الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.
- العقيلي، محمد بن عمرو العقيلي (ت:٣٢٢هـ)،الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني الرازي(ت:٣٩٥هـ)،معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني(ت:٢٧٣هـ)،السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت:٧٤٢هـ)،تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم(ت:٧١١هـ)، لسان العرب، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب(ت: ٣٠٣هـ)، السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج(ت:٢٦١هـ)،الصحيح، الناشر: دار الجيل، بيروت، ودار الآفاق الجديدة، بيروت.

* * *